مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 09 العدد 01 جانفي 2023 | ص ص: 41-50

خيار النظام الاقتصادي المختلط كمرحلة للانتقال الاقتصادي المعاصر

The option of the mixed economic system as a stage of contemporary economic transition

بن عمر الحاج عيسى*

المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو

h.benammar@cu-aflou.edu.dz

غفافلية عبد الله ياسين

المركز الجامعي شريف بوشوشة آفلو

a.ghefaflia@cu-aflou.edu.dz

- تاريخ الإرسال: 2022/10/31 - تاريخ القبول: 2022/12/30 - تاريخ النشر: 2023/01/05

ملخص:

ان استمرارية وتطور أي دولة أو مجتمع بشري يقتضي انتهاج نظام اقتصادي معين، يضمن تجنب مشاكل اقتصادية واجتماعية ويحقق الرفاهية والتوازن الاجتماعي لهم، ولقد اختلف الفلاسفة ورجال الاقتصاد عبر التاريخ حول مسالة اختيار النظام الاقتصادي الأمثل والأنجح لتحقيق العدالة والرفاهية للشعوب ،فبذلك يعد النظام الاقتصادي المختلط احد هاته الأنظمة الاقتصادية والذي جاء لتصحيح نقائص النظامين الأكثر تداولا الا وهما الاشتراكي والرأسمالي فبذلك ستتطرق في ورقتنا البحثية لأسس النظام الاقتصادي المختلط وكيفية عمله وإمكانية اعتباره نظام يمكن العبور به الى منظومة اقتصادية معاصرة وناجعة تحترم اقتصاد السوق وتحرر الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجديد، النظام المختلط، الأنظمة الاقتصادية

ABSTRACT :

The continuity and development of any country or human society requires the adoption of a specific economic system, which ensures the avoidance of economic and social problems and achieves prosperity and social balance for them. These economic systems, which came to correct the shortcomings of the two most widely traded systems, namely, the socialist and the capitalist, so we will discuss in our research paper the foundations of the mixed economic system and how it works and the possibility of considering it a system that can be crossed into a contemporary and efficient economic system that respects the market economy and liberalizes economic activities.

key Words : The new Economy, the mixed system, the economic systems

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه، بحيث يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه. وعرّف أنتونيلي Antonelliالنظام الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان. وهو عند سومبارت المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

الجوهر: أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية

الشكل: أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المسهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

المحتوى المادي: أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يُحصل بوساطتها على السلع والخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد سومبارت أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج. واعتمد التحليل الماركسي على المقاييس الاقتصادية أساساً للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية، إذ يعدها، مع البنى الاجتماعية والقانونية المتوافقة معها، البنية الفوقية التي تتولد عن أسلوب الإنتاج السائد والمكون من قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، ويفرق بين الأنظمة الاقتصادية على أساس ملكية وسائل الإنتاج والطبقة التي تتحكم فيها. تصنيف النظم الاقتصادية تصنف النظم الاقتصادية استناداً إلى عدد من المؤشرات والمعايير، وأهم هذه التصنيفات: النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والنظام المختلط بالإضافة الى أنواع أخرى حسب المعيار المتبع في تقسيم الأنظمة الاقتصادية

ولكن تُظهر معظم الاقتصادات الحديثة توليفة من نظامين اقتصاديين أو أكثر، حيث تقع الاقتصادات في مرحلة ما على طول سلسلة متصلة. يعمل القطاع العام جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، ولكن قد يتنافس على نفس الموارد المحدودة. لا تمنع الأنظمة الاقتصادية المختلطة القطاع الخاص من السعي لتحقيق الأرباح، ولكنها تنظم الأعمال التجارية ويمكنها تأميم الصناعات التي توفر منفعة عامة.

فمن المفروض ان النظام الاقتصادي وبتنظيمه للسوق وينسق الأنشطة الاقتصادية بشكل فعال، ولكن في ظل ظروف تقييدية للغاية. فبذلك يفقد السوق نجاعته، فلابد من التصحيحات ضرورية ونظام جديد، مما يعطي مكانة مهمة للدولة. وبعيدًا عن المعتقدات، فإن السؤال المركزي للعلاقات بين الدولة والسوق يعتمد بالتالي على أهمية إخفاقات السوق والحلول التي تجعل من الممكن التغلب عليها. فلذلك جاء دور النظام الاقتصادي المختلط الذي

يريد العمل على إيجاد بيئة صالحة لنجاعة السوق بكل اطيافه[1]، فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية لورقتنا البحثية:

ما مدى نجاعة النظام الاقتصادي المختلط لإنجاح اقتصاد الدولة وهل يمكن اعتباره حل لتجاوز مساوئ الأنظمة الاقتصادية التي سبقته؟.

1-تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي المختلط على أنه نظام يجمع بين بعض جوانب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. يحمي النظام الاقتصادي المختلط الملكية الخاصة ويسمح بمستوى من الحرية الاقتصادية في استخدام رأس المال، ولكنه يسمح أيضًا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيقها لأهداف اجتماعية

ووفقًا للنظرية الكلاسيكية الحديثة، تُعتبر الاقتصادات المختلطة أقل كفاءةً من الأسواق الحرة الصرفة، إلا أن مؤيدي مبدأ التدخل الحكومي يجادلون بعدم إمكانية تحقيق الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق الكفاءة في الأسواق الحرة، مثل عدالة المعلومات وعقلانية المشاركين في السوق، من الناحية العملية.

النظام الاقتصادي المختلط هو اقتصاد منظم مع بعض عناصر السوق الحرة وبعض عناصر الأنظمة الاشتراكية، إذ يستند على مبدأ الاستمرارية بطريقة ما بين الرأسمالية الخالصة والاشتراكية الخالصة. تحافظ الاقتصادات المختلطة عادةً على الملكية الخاصة وتسيطر على غالبية وسائل الإنتاج، إلا أن ذلك يتم وفق الشروط الحكومية. تدير الاقتصادات المختلطة مركزيًا بعض الصناعات التي تعتبرها ضرورية أو التي تنتج السلع العامة. وعلى الرغم من انتقادات بعض الاقتصاديين للآثار الاقتصادية لمختلف أشكال الاقتصاد المختلط، تُعتبر غالبية الاقتصادات المعروفة القديمة والحديثة منها أمثلةً للاقتصادات المختلطة.

تتميز غالبية الاقتصاديات الحديثة بتوليفة من نظامين اقتصاديين أو أكثر، وذلك بعد انهيار الاقتصادات الكبرى في مراحل سابقة من مراحل التطور الاقتصادي، إذ يعمل القطاع العام في هذه الاقتصاديات جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص وقد تدخل العلاقة بينهما أحيانًا حالة المنافسة على نفس الموارد المحدودة[2].

وفي الغالب لا تمنع الأنظمة الاقتصادية المختلطة القطاع الخاص من السعي لتحقيق الأرباح إلا أنها تنظم الأعمال وقد تتدخل بتأميم بعض الصناعات التي تقدم سلعًا عامةً.

---

[1] **للمزيد راجع:**
Collection : Repères، Précis d'économie Préparation aux épreuves d'économie des concours،Arnaud Parienty p 448.،Éditeur : La Découverte.2017

[2] روان حاتم، النظام الاقتصادي المختلط، مقال منشور على موقع :
https://www.ibelieveinsci.com/
نشر بتاريخ:13 سبتمبر2013
تاريخ الاطلاع: 02 سبتمبر 2022

وعلى سبيل المثال تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادًا مختلطًا فهي تترك غالبًا ملكية وسائل الإنتاج للقطاع الخاص، لكنها تسيطر بالمقابل على قطاعات مثل الإعانات الزراعية وتنظيم الصناعة وتحتفظ بالملكية العامة بشكل جزئي أو كامل لبعض القطاعات مثل البريد والدفاع الوطني.

في الواقع تسقط جميع الاقتصادات التاريخية والحديثة المعروفة في مكان ما نتيجة استمرارية ونجاح الاقتصادات المختلطة، وتمثل كل من الاشتراكية الخالصة والأسواق الحرة الخالصة تركيبات نظرية فقط[1].

2-سمات النظام الاقتصادي المختلط الأساسية:

يمكن تجميع اهم سمات النظام الاقتصادي المختلط كالآتي:

1-أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، وكذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.

2- وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد – بحدود معينة – على السوق، والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

3- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة, التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة، وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي, وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعي الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين, وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لا يفضلون التدخل الحكومي, وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

4- القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لا تستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء، والطرق والجسور، ووسائل النقل العام وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة[2].

5-من سمات النظام الاقتصادي المختلط، المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

6- قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك. كما يحافظ

[1] روان حاتم، مرجع سابق

[2] فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية "الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام"، دار علم الكتب الحديث"،2008،اربيد-الأردن، ص 120.

النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها.

7- ولابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى، فالأمر نسبيا، ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه[1].

3-مزايا وعيوب الاقتصاد المختلط:

أ-المزايا:

الاقتصاد المختلط لديه كل مزايا اقتصاد السوق، أولاً، تقوم بتوزيع السلع والخدمات إلى حيث تشتد الحاجة إليها، لأنها تتيح الأسعار لقياس العرض والطلب. ثانياً، يكافئ المنتجين الأكثر كفاءة بأعلى ربح، هذا يعني أن العملاء يحصلون على أفضل قيمة مقابل الدولار. ثالثًا، يشجع الابتكار على تلبية احتياجات العملاء بطريقة أكثر إبداعًا وبتكلفة رخيصة أو بكفاءة اعلى. رابعًا، يقوم تلقائيًا بتخصيص رأس المال للمنتجين الأكثر إبداعًا وفعالية حيث يمكنهم بدورهم استثمار رأس المال في المزيد من الشركات. إذا تم تنفيذها بشكل صحيح، يمكن للحكومة تعبئة الموارد على نطاق واسع ويمكن أن يوفر هذا ضمان وظائف لجميع المواطنين تقريبًا. يمكن للحكومة التركيز على مصلحة المجتمع وليس الفرد، وهذا التركيز يمكن أن يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد. الاقتصاد المختلط يقلل أيضًا من عيوب اقتصاد السوق، وقد يهمل اقتصاد السوق مجالات مثل الدفاع والتكنولوجيا والفضاء بينما يسمح الدور الحكومي الكبير بالتعبئة السريعة لهذه المجالات ذات الأولوية. كما يضمن الدور الحكومي الموسع حصول الأعضاء الأقل قدرة على الرعاية، وهذا يتغلب على واحدة من عيوب اقتصاد السوق النقي الذي يكافئ فقط أولئك الأكثر تنافسية أو مبتكرة بينما أولئك الذين لا يستطيعون المنافسة يظلون في خطر[2].

ب-العيوب:

وكما يتمتع الاقتصاد المختلط بمزايا اقتصاد السوق، فإنه يمكن للاقتصاد المختلط أيضًا أن يأخذ جميع عيوب الأنواع الأخرى من الاقتصادات، حيث: إذا كان السوق يتمتع بقدر كبير من الحرية، فقد يُترَك الأفراد الأقل قدرة على المنافسة في المجتمع دون أي دعم حكومي[3]، يخلق التخطيط المركزي للصناعات الحكومية أيضًا بعض المشاكل.

---

[1] فليج حسن خلف، مرجع سابق، ص121.

[2] راندا عبد الحميد، النظام الاقتصادي المختلط، دراسة منشورة على موقع مقال:
https://mqaall.com/definition-mixed-economic-system/ بتاريخ 17 فيفري 2020، تاريخ الاطلاع : 02 سبتمبر 2022،

[3] للمزيد راجع:
article publié sur le site de la revue investopedia :، Système économique mixte،Brian Barnier .https://www.investopedia.com/terms/m/mixed-economic-system.asp
Publié le 22 juillet 2022
Consulté le 01 septembre 2022.

يمكن أن تصبح صناعة الدفاع نظام احتكار مدعوم من الحكومة أو نظام حكم الأقلية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ديون البلاد، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على المدى الطويل. يمكن للشركات الناجحة الضغط على الحكومة لمزيد من الإعانات والإعفاءات الضريبية[1]. كذلك قد يكون هذا النظام دافعا لارتفاع مؤشر البطالة.[2]

4-الفرق بين الاقتصاد المختلط والأسواق الحرة:

الأنظمة الاقتصادية المختلطة ليست أنظمة تمنع تدخل القطاع العام، لأن الحكومة تشارك في التخطيط لاستخدام بعض الموارد ويمكنها ممارسة السيطرة على الأعمال التجارية في القطاع الخاص، وقد تسعى الحكومات إلى إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الخاص، واستخدام الأموال من الضرائب لتعزيز الأهداف الاجتماعية. وتُعتبَر حماية التجارة والإعانات والإعفاءات الضريبية الموجهة والتحفيز المالي والشراكات بين القطاعين العام والخاص أمثلة شائعة على التدخل الحكومي في الاقتصادات المختلطة، تولد هذه التشوهات الاقتصادية بشكل لا مفر منه، ولكنها أدوات لتحقيق أهداف محددة قد تنجح على الرغم من تأثيرها المشوه.

الأسواق الحرة بترتيبات تلقائية ولا مركزية يتخذ الأفراد من خلالها القرارات الاقتصادية، بناءً على قواعده السياسية والقانونية، قد يتراوح اقتصاد السوق الحر لبلد ما بين سوق كبيرة جدًا أو سوق سوداء بالكامل. وبشكل عام، تُعَد الاقتصادات المختلطة أقل كفاءة من الأسواق الحرة البحتة، ولكن مؤيدي التدخلات الحكومية يجادلون بأن الشروط الأساسية المطلوبة للكفاءة في الأسواق الحرة، مثل المعلومات المتساوية عن السوق والمشاركين فيه، لا يمكن تحقيقها في التطبيق العملي[3].

كذلك يمكن القول ان الأنظمة الاقتصادية المختلطة ليست أنظمة مستقلة الى حد ما، لأن الحكومة تشارك في التخطيط لاستخدام موارد معينة ويمكنها ممارسة السيطرة على مؤسسات القطاع الخاص. كذلك يمكن للحكومات أن تسعى إلى إعادة توزيع الثروة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الخاص واستخدام أموال الضرائب لتعزيز الأهداف الاجتماعية.

أيضا تعتبر حماية التجارة والإعانات والإعفاءات الضريبية الموجهة والتحفيز المالي والشراكات بين القطاعين العام والخاص أمثلة شائعة على التدخل الحكومي في الاقتصادات المختلطة. تولد هذه حتما تشوهات اقتصادية، ولكنها أدوات لتحقيق أهداف محددة يمكن أن تنجح على الرغم من تأثيرها المشوه[4].

---

[1] رحمة خالد، أهمية النظام الاقتصادي المختلط، مقال منشور على موقع:
https://tijaratuna.com بتاريخ : 21 اوت 2022
تاريخ الاطلاع: 02 سبتمبر 2022

[2] حسين عباس حسين الشمري، الأنظمة الاقتصادية وأنواع الأنظمة الاقتصادية، محاضرات ألقيت في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2016.

[3] رحمة خالد، مرجع سابق

[4] Système économique mixte، rapport publié sur le site encyclopédie financière :
https://fr.kamiltaylan.blog/mixed-economic-system/ publié le : 18 avril 2021
Consulté le: 03 septembre 2022

5-أشهر دول الاقتصاد المختلط:

هنالك عدد كبير جداً من دول العالم التي من الممكن وصف نظامها الاقتصادي بأنه مختلط، ومن أشهر هذه الدول ما يأتي:

الولايات المتحدة الأمريكية: تُعرف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الاقتصادي المختلط، حيث تنفق حكومتها ما يقرب من 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي كل عام، في حين أنها تطبق نظامًا ضريبيًا قويًا نسبيًا يفرض ضرائب على الدخل ورأس المال والمبيعات والإسكان والميراث.

بريطانيا: كانت المملكة المتحدة من الدعاة للأسواق الحرة والاقتصاد المختلط على مر السنين، كما أنها تتمتع بإعطاء أفراد مجتمعها درجة عالية من الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية.

الصين: على الرغم من أن الصين تميل أكثر نحو الجانب الاشتراكي إلا أنها تمتلك عناصر النظام الاقتصادي المختلط، حيث اتجهت الحكومة منذ عام 1976م إلى اتباع نهج الاقتصاد المختلط لإنعاش اقتصادها المتعثر بعد وفاة زعيمها ماو تسي تونغ، مما سمح للمواطنين ببدء الأعمال التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودمجها جميعاً في نهاية المطاف في منظمة التجارة العالمي.

فالصين طرحت النموذج الخاص بها بالتحول الى اقتصاد السوق بعيدا عن تجارب البلدان ذات الاقتصادات المتحولة وبشكل مختلف عن رؤية المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي اتخذت من أسلوب الصدمة أساسا للتحول, فالصين ابتعدت كل البعد عن ذلك وطرحت نموذجها الخاص القائم على دمج الخطة بالسوق وسميت بمعادلة اشتراكية السوق, هذه الرؤية قائمة على ان للسوق قابلية بأخذ نمط خصوصية كل من الرأسمالية والاشتراكية, فالسوق قابل لان يكون رأسماليا وقابل لان يكون اشتراكيا هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى ان الاقتصاد المبرمج لا يعني الاشتراكية, لان بعض البلدان الرأسمالية تهتم بالتخطيط كفرنسا واليابان وكل نظام يحتاج الى السوق, بالنتيجة فان التخطيط او السوق كلاهما وسيلة لتنسيق الاقتصاد وارادته[1].

السويد: تتمتع السويد باقتصاد مختلط تنافسي يتم تمويله من خلال ضرائب الدخل المرتفعة نوعًا ما، التي تضمن توزيع الدخل بين الجميع بشكل عادل، حيث إن ما يقرب من 90% من جميع الموارد والشركات مملوكة للقطاع الخاص، و5% مملوكة للدولة، و5% أخرى تصنف إما كتعاونيات استهلاكية أو منتجة[2].

فرنسا: تمتلك فرنسا نظامًا اقتصاديًا مختلطًا يتضمن توفير الحرية الاقتصادية للمواطنين بشكل يتوافق مع التخطيط الاقتصادي المركزي والتنظيم الحكومي.

[1] جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته-الصين نموذجا-،مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس وثلاثون، المجلد التاسع، جويلية 2014،ص140.

[2] PAUL BOYCE، "Mixed Economy Definition، Boyce wire Edited،2020

ألمانيا: تمتلك ألمانيا أكبر اقتصاد وطني في أوروبا ورابع أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم، حيث إن النظام الاقتصادي المعمول بها هو النظام المختلط الذي يسمح للمواطنين بتقديم الاستهلاكية وخدمات الأعمال المختلفة مع فرض أنظمة تنظم وتحمي الاقتصاد الوطني.

روسيا: واصلت روسيا تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي المستدام منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م، فبعد أن فتحت سوقها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي استفادت روسيا من التجارة مع الغرب وخاصة تجارة النفط، كما أنها فتحت أسواقها أمام أفراد الشعب الروسي لإنشاء شركاتهم الخاصة بشكل مستقل[1].

6-النظام الاقتصادي المتبع فالجزائر:

اعتمدت الجزائر عدة سياسات وبرامج ومخططات لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وخاصة مع بداية عام 2000 نتيجة ارتفاع المداخيل من جراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي والتي بلغت حوالي 100 دولار للبرميل، ومن جهة أخرى بداية عودة الاستقرار الأمني، واهم هاته البرامج الاقتصادية التي اتبعتها نجد فيها لمسة الاقتصاد المختلط ولو بطريقة غير مباشرة:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دج
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 خصص له مبلغ 1700مليار دج
3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 خصص له مبلغ 250 مليار دج
4- البرنامج الخماسي 2015-2019 لتحسين منح الاعمال ودعم مسيرة النمو خصص له مبلغ 22100 مليار دج.[2]

وما تم ملاحظته من هاته البرامج انها اعتمدت على الوفرة المالية بسبب مدخول المحروقات وحققت نسبة نمو قدرت ب 3,7 بالمئة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم المبالغ المرصودة، من جهة أخرى تم تسجيل معدل تضخم من 2005 الى 2012 ارتفاعا مستمرا وصل الى 8,9 بالمئة سنة 2012, بينما تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 2018 والذي توقع ان يستقر النمو الاقتصادي للجزائر بنسبة 2,5 بالمئة سنة 2018 وان يبلغ سنة 2019 نسبة 2,7 بالمئة، اما الحكومة الجزائرية فإنها تتوقع حسب تقديرات قانون المالية 2018 ان يبلغ معدل النمو للناتج الوطني الإجمالي نسبة 2,2 بالمئة عام 2017 وتتوقع ان يبلغ نسبة 5,5 بالمئة سنة 2018 وهي نسبة تقارب نفس نسبة 2017 .

[1] هلا خريسات،دول الاقتصاد المختلط، مقال منشور على موقع موضوع:
https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%B7
بتاريخ:1 جويلية 2022تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2022

[2] مرزود حسين، الانتقال الاقتصادي فالجزائر: خيار الاقتصاد المختلط لتجاوز الركود والنمو العابر، مقال منشور في مجلة في حوليات جامعة الجزائر 1،المجلد 34 العدد03-2020 ص:602-612.

من خلال الأرقام يتبين انه لا يمكن تحقيق توقعات النمو لوجود مشكلة الندرة التي تساهم في رفع التضخم وتكبح النمو، لكن رغم ذلك يمكن بناء اقتصاد قوي أساسه النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين القطاع العام والخاص كما هو موجود في العديد من الدول الاسكندنافية والاعتماد على الاقتصاد الجديد القائم على العلم والمعرفة والذكاء الاقتصادي والصناعي والاجتماعي.[1]

الخاتمة:

بعد التطرق في ورقتنا البحثية الى تعريف النظام الاقتصادي المختلط وبيان خصائصه بالإضافة الى سلبياته وإيجابياته يمكن القول انه حاليا مع انفتاح السوق وانفتاح رؤوس الأموال وإعطاء مفهوم جديد لاقتصاد السوق بكل جوانبه ان هذا النظام بالرغم من محدودية نقائصه انه النظام الاقتصادي الذي يمكن ان يعجل بالتنمية الاقتصادية للدول التي قد تتبعه كنظام أساسي لاقتصادها بما يوفره من أفكار ومبادئ وخاصة آليات حديثة توفق بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدل تنمية تصاعدي والتقليل من معدل التضخم.

ويمكن تقديم بعض التوصيات أهمها:

- إذا اعتمدت دولة ما على النظام الاقتصادي المختلط فعليها بالحفاظ على المؤسسات الكبرى بطابعها العمومي للمحافظة على بعض المقومات المتعلقة بسيادة الدولة وتحقيق الصالح العام.
- الاعتماد على الاقتصاد المختلط ودمجه ببعض الأنظمة الاقتصادية الحديثة في مجالي البنوك والصيرفة وفتح رؤوس الأموال والانضمام الى البورصة.
- دمج الاقتصاد المختلط ببعض مبادئ الاقتصاد الإسلامي وعلى سبيل المثال التطبيق الشرعي لمبادئ الصيرفة الإسلامية.
- لا يكفي الاستثمار فالأنظمة والمؤسسات بل ضرورة الاستثمار فالعنصر البشري.
- ضرورة توفر ترسانة قانونية جنائية صارمة لحماية المال العام ومحاربة كل اوصاف الفساد الإداري والاقتصادي والمالي.

قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتب:**
- فليج حسن خلف، النظم الاقتصادية "الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام", دار علم الكتب الحديث",2008,اربيد-الأردن.
- **المقالات:**
- مرزود حسين، الانتقال الاقتصادي فالجزائر: خيار الاقتصاد المختلط لتجاوز الركود والنمو العابر، مقال منشور في مجلة في حوليات جامعة الجزائر 1,المجلد 34 العدد03-2020.

[1] مرزود حسين، مرجع سابق

- جواد كاظم حميد، طبيعة النظام الاقتصادي المختلط واتجاهاته-الصين نموذجا-, مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، العدد السادس وثلاثون، المجلد التاسع، جويلية 2014.

- **مواقع الانترنت:**

- روان حاتم، النظام الاقتصادي المختلط، مقال منشور على موقع:
https://www.ibelieveinsci.com/ نشر بتاريخ :13 سبتمبر2013ت

- هلا خريسات، دول الاقتصاد المختلط، مقال منشور على موقع موضوع:
https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%B
بتاريخ:1 جويلية 2022

- رحمة خالد، أهمية النظام الاقتصادي المختلط، مقال منشور على موقع:
https://tijaratuna.com بتاريخ: 21 اوت 2022

- راندا عبد الحميد، النظام الاقتصادي المختلط، دراسة منشورة على موقع مقال:
https://mqaall.com/definition-mixed-economic-system/ بتاريخ 17 فيفري 2020

- **محاضرات:**

حسين عباس حسين الشمري، الأنظمة الاقتصادية وأنواع الأنظمة الاقتصادية، محاضرات ألقيت في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل, 2016.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- - Arnaud Parienty, Précis d'économie Préparation aux épreuves d'économie des concours, Collection : Repères.Éditeur : La Découverte.2017.

- - Paul Boyce, "Mixed Economy Definition, Boyce wire Edited,2020
system économique mixte, rapport publié sur le site encyclopédie financière
https://fr.kamiltaylan.blog/mixed-economic-system/ publié le: 18 avril 2021
- Brian Barnier, Système économique mixte, article publié sur le site de la revue investopedia.
https://www.investopedia.com/terms/m/mixed-economic-system.asp.Publié le 22 juillet 2022